السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة

إعداد
نورهان الشيخ

ICFS
المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

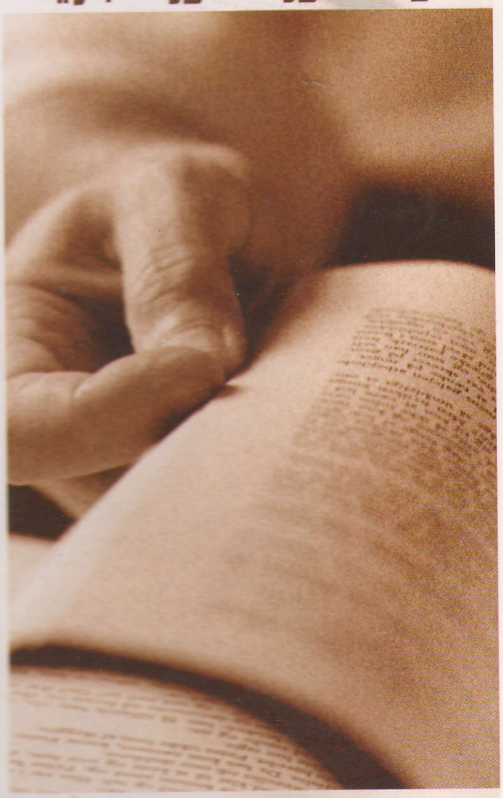

www.icfsthinktank.org

التعريف بالكاتب:

د/ نـــورهـان الشيـــخ

- أستاذ العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ومُدير وحدة دراسات الشباب- جامعة القاهرة.

تقديم:

ان الثورة الشبابية التي اندلعت في (٢٥ يناير ٢٠١١) والتحمت بها طوائف الشعب وتياراته السياسية المُختلفة لتتحول إلى ثورة شعبية مثلت دون شك، علامة فارقة في تاريخ مصر المُعاصر. ورغم التوافق الواضح حول أسباب الثورة، وكونها نتاج طبيعي لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، وتفشي الفساد الذي أعاد مصر إلى ما هو أسوء من الحال في العصر المملوكي، ورغم الإتفاق أيضاً على أهمية الثورة، وكونها ضرورة للتغيير، الذي لم يكُن مُتصوراً بدونها. فإن الرؤية المُستقبلية لمرحلة ما بعد الثورة تظل ضبابية إلى حد بعيد. ليس فقط فيما يتعلق بالسياسة الداخلية التي تحظى بالجزء الأعظم من الجدل والإهتمام على المستويين الرسمي والشعبي، وإنما بالسياسة الخارجية المصرية أيضاً التي تظل أولوية وطنية يتعين الإنتباه إليها.

وتعجز الكلمات عن وصف المرحلة الراهنة التي تمُر بها مصر والسياسة الخارجية المصرية، فهناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تُواجه السياسة المصرية، ستؤدي حتماً إلى تغييرات جوهرية بها في المدى المنظور لعل أهمها تحدي الداخل المصري. ولاشك إن قُدرة الدولة على الحركة بفاعلية على الصعيدين الإقليمي والدولي مُرتبطة عُضوياً بوجود قيادة وطنية تتمتع برؤية ثاقبة للمصالح الوطنية وأولوياتها. كما ترتبط أيضاً بالقُدرات الاقتصادية للدولة، ومدى تمتُعها بالإستقرار السياسي والاجتماعي. ولا يُمكن تصور دور فاعل لدولة تُعاني غياب أجندة واضحة لسياستها الخارجية، وأزمات اقتصادية أو عدم استقرار سياسي.

في هذا السياق فإن إعادة ترتيب البيت المصري من الداخل، والتوافق المُجتمعي والسياسي حول الرؤية المُستقبلية لمصر الدولة والمُجتمع هى نقطة البدء في إعادة تفعيل السياسة المصرية. وهُناك فُرص مازالت مُتاحة لمصر والسياسة المصرية، إلا إن الأمر يتطلب رؤية شاملة لمُستقبل مصر، وعملا جاداً لإدخال هذه الرؤية حيز التنفيذ. فمصر لا تبدأ من فراغ وإنما من قاعدة من العلاقات الوطيدة مع مُختلف الأطراف الفاعلة إقليمياً ودولياً. وهى في حاجة إلى رؤية وطنية صادقة للمصالح المصرية ذات أولويات مُحددة وعمل جاد دؤوب لإدخال هذه الرؤية حيز التنفيذ.

أسرة التحرير

يوليو ٢٠١١

مُقدمـــة

تُمثل ثورة ٢٥ يناير فُرصة حقيقية لإحداث تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية المصرية، وتدشين مرحلة جديدة تقطع الصلة بكل السلبيات والإشكاليات التي اكتنفت السياسة المصرية في فترة ما قبل الثورة، وتُوظف ما لدى مصر من رصيد ضخم ودور تاريخي في الإنطلاق برؤية وأدوات تُحقق المصلحة الوطنية المصرية، وتصون الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل.

فقد إنهالت الإنتقادات على السياسة الخارجية المصرية لسنوات طويلة، حيث تم شخصنتها على نحو واضح، وبدت بطيئة، واكتنفها الجمود على مدى العقود الثلاثة الماضية، وأصابها الوهن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتراجع الدور المصري في العديد من القضايا التي تمس صميم الأمن القومي المصري. ولم تستطع مُواكبة التغيُرات السريعة والمُتلاحقة عربياً وإفريقياً ودولياً، والإستجابة بفاعلية لتلك المُتغيرات على النحو الذي يُعظم المكاسب المصرية ويُقلل التأثيرات السلبية الفعلية والمُحتملة لها.

فالسياسة الخارجية لأى دولة ترتبط بمجموعة من العوامل والمُحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها، من أهمها درجة مؤسسية النظام السياسي، ومدى تجانُس النُخبة الحاكمة واتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية، وحجم الإمكانيات المادية والبشرية التي يتم توظيفها لإدخالها حيز التنفيذ.

فتأثير النُخبة الحاكمة على السياسة الخارجية يزداد في النُظم التي ترتفع فيها درجة مؤسسية النظام السياسي حيث تتوافر المؤسسات السياسية الفعالة والقادرة على التأثير في عملية صُنع القرار الخارجي بما يحد من دور القائد الفرد. عكس الحال في النُظم التي تضعف فيها درجة المؤسسية ويزداد تأثير القائد السياسي وهو ما يحد من دور باقي أعضاء النُخبة الحاكمة. من ناحية أُخرى، فإنه كُلما ساد الإتفاق بين النُخبة الحاكمة حول الخُطوط العامة والأساسية للسياسة الخارجية، وقل الصراع، وازدادت درجة التجانُس بينهم، زادت قُدرة النُخبة على التأثير في السياسة الخارجية.

كذلك، تتأثر قُدرة النُخبة الحاكمة على التأثير في عملية صُنع السياسة الخارجية بطبيعة الأصول الاجتماعية للنُخبة الحاكمة والتي تؤثر على تصور النُخبة للعالم الخارجي وأسلوبها في مُواجهة القضايا والتحديات الخارجية. فالنُخبة الحاكمة قد تكون ذات أصول عسكرية وتستند إلى تأييد المؤسسة العسكرية أساساً، أو ذات طابع تكنوقراطي تستند إلى تأييد مؤسسة حزبية ذات توجه أيديولوجي (مثل النُخبة الحاكمة السوفييتية في الثمانينيات). وقد تكون النُخبة الحاكمة عبارة عن تحالُف بين عناصر عسكرية وأُخرى مدنية تكنوقراطية. وقد تكون النُخبة الحاكمة ذات أصول عشائرية طائفية (كما هو الحال في النُخبة الحاكمة اللبنانية). كما قد تتخذ طابعاً دينياً وتتكون من كبار عُلماء الدين (مثل النُخبة الحاكمة في إيران)، والتي عادة ما تكون أكثر ميلاً إلى إضفاء الطابع الديني على مشاكل السياسة الخارجية ومُعالجتها من

منظور ديني. وقدمت مصر على مدى السنوات الخمس الماضية نموذجاً أخر وهو نُخبة رجال الأعمال التي تعمل في ظل ضعف درجة مؤسسية النظام وغياب الرقابة الفعالة على توظيف مُقدرات الدولة وسياستها الخارجية لخدمة مصالحها الشخصية، ودون اهتمام بمصالح الدولة الحيوية وأمنها القومي.

وعادة ما يؤدي التغيُر في النُخبة الحاكمة ذاتها، أو التغيُر في مواقف واتجاهات النُخبة الحاكمة القائمة، إلى إحداث تغيُر في السياسة الخارجية قد يصل إلى حد إعادة هيكلتها بالكامل.

فعادة ما يصحب التغيُر في القيادة السياسية والنُخبة الحاكمة إعادة هيكلة السياسة الخارجية وخاصة في حالة اختلاف النُخبة الجديدة إيديولوجياً وفكرياً عن سابقتها. فلكُل نُخبة توجه دولي مُعين وترتيب خاص بها لأولويات السياسة الخارجية وللأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة. كما أن لكُل نخُبة إدراكاتها الخاصة لطبيعة وحجم التهديدات القادمة من البيئة الخارجية وطريقة مُواجهتها. فقد ترى النُخبة أن تهديداً ما لا يُمثل خُطورة في الوقت الحالي ولا يمس كيان الدولة وأمنها القومي ومصالحها الحيوية. ومن ثم تُبدي درجة عالية من المرونة وتلجأ إلى الطُرق الدبلوماسية للتعامُل مع مصدر هذا التهديد والوصول إلى حلول وسط لها. وقد تبالغ النُخبة في إدراك حجم هذا التهديد وتلجأ إلى استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل التعامُل معه. بل وقد تكون أكثر راديكالية وترى أن السبيل الوحيد لمُواجهة هذا التهديد هو امتلاك قوة عسكرية كُبرى.

ويأتى التغيُر في النُخبة الحاكمة بعدة وسائل منها ما هو سلمي مثل الهزيمة في الإنتخابات، ووصول حزب أخر إلى السُلطة (كما هو الحال في الدول الديمُقراطية). ومنها ما هو عنيف مثل الإنقلابات العسكرية والثورات. كما أن تغيُر شخص القائد السياسي (رئيس الدولة) بوفاته أو خلعه وإقالته عادة ما يصحبه تغيُراً في النُخبة الحاكمة ككُل، خاصة في حالة اختلاف الرئيس الجديد من حيث الإيديولوجية والآراء والمُعتقدات عن سابقه. ويحدُث ذلك عادة في الدول التي تقل فيها درجة المؤسسية ويزداد دور القائد الفرد في صُنع السياسة الخارجية. ومثال ذلك وصول الرئيس السادات إلى السُلطة في مصر عام ١٩٧٠ عقب وفاة الرئيس عبد الناصر وما صاحب ذلك من تغيُر في النُخبة الحاكمة، وإعادة هيكلة للسياسة الخارجية المصرية ونمط تحالُفاتها خلال السبعينيات.

وتتوقف إعادة هيكلة السياسة الخارجية على مدى الإختلاف الإيديولوجي بين النُخبة الجديدة وسابقتها. ففي الدول الديمُقراطية تؤدي هزيمة الحزب الحاكم في الإنتخابات ووصول الحزب المُعارض إلى السُلطة إلى تغيُر في النُخبة الحاكمة. إلا أن هذا قد لا يؤدي إلى إعادة هيكلة للسياسة الخارجية، وإن نجم عنه تغيُر محدود بها، وذلك نظراً للإتفاق حول الخطوط العريضة للسياسة الخارجية في هذه الدول. عكس الحال في حالة الإنقلابات العسكرية والثورات والتي عادة ما يكون تغيُر النُخبة الناجم عنها مصحوباً بإعادة هيكلة للسياسة الخارجية وذلك للإختلافات الجوهرية في الأيديولوجية ما بين النُخبة الجديدة وسابقتها. ومثال ذلك التغيُر في النُخبة الحاكمة في

روسيا بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧، أو التغيير الذي حدث في مصر في أعقاب ثورة ١٩٥٢، أو في العراق بعد ثورة ١٩٥٨، أو إيران بعد ثورة ١٩٧٩.

كذلك، يُعتبر التغيُر الجوهري في مواقف واتجاهات النُخبة الحاكمة عاملاً أساسياً لإحداث التُغير الجذري في السياسة الخارجية. ويأتي هذا التغيُر في مواقف واتجاهات النُخبة الحاكمة نتيجة إدراكها لوجود عامل أو أكثر - سواء داخلياً أو خارجياً- يفرض تحديات جديدة تتطلب إحداث تغيُر جذري في السياسة الخارجية للتعامُل مع هذه المُستجدات ومُواجهة هذه التحديات الجديدة في البيئة الداخلية أو الخارجية. ويتوقف إدراك النُخبة على مدى المرونة السياسية لأعضائها، وخبرتهم السابقة، ومدى انفتاحهم على العالم الخارجي. فوجود مثل هذه العوامل في حد ذاتها لا يؤدي، بالضرورة، إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية فلابُد من إدراك النُخبة لهذه العوامل ولضرورة القيام بإعادة الهيكلة للتوافُق معها. فالنُخبة الحاكمة تُعتبر هى الوسيط أو حلقة الوصل بين المُتغيرات النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية والتي تدفع في اتجاه التغيير، وبين إعادة هيكلة السياسة الخارجية. بمعنى أن مخرج عملية إعادة الهيكلة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى إدراك النُخبة للمُتغيرات في البيئة من حولها ورؤيتها للتغيير الواجب إحداثه.

ومن أبرز هذه العوامل القُدرات الاقتصادية التي تؤثر تأثير مُباشر على تحديد أهداف الدولة وعلى وسائلها في تنفيذ هذه الأهداف. وعادة ما يؤثر التغيُر في القُدرات الاقتصادية إلى تُغير في السياسة الخارجية. فالثراء الاقتصادي السريع عادة ما يدفع الدولة إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية حيث يؤدي الإزدهار الاقتصادي إلى إيجاد البيئة التي تُسهل للدولة مُمارسة دور أكبر وأوسع نطاقاً على الصعيد الإقليمي أو الدولي. كما أن الإنهيار الاقتصادي الحاد والسريع عادة ما يؤدي إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية واتجاه الدولة إلى تخفيض حجم التزاماتها الإقليمية والدولية والتي عادة ما تبدأ بالتخلي عن الإلتزامات التي تراها فرعية أو هامشية وذات فائدة محدودة وتكلفة عالية. كذلك عادة ما يصحب التدهور الاقتصادي الحاد انكماش دور الدولة على الصعيد الدولي، أو التغيُر في نمط تحالُفاتها وعلاقاتها وذلك للحصول على أكبر قدر مُمكن من المعونات والمُساعدات الخارجية لمُعاونة الدولة على الخروج من أزمتها.

ورغم أن إدراك النُخبة الحاكمة للحاجة إلى التغيير مطلب أساسي لإعادة هيكلة السياسة الخارجية إلا أنه غير كاف للقيام بهذا التغيير، فهُناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على قُدرة النُخبة الحاكمة على القيام بإعادة الهيكلة ومدى نجاحها في ذلك، **لعل أهمها :**

- وجود بديل مُتاح للسياسة الخارجية المُتبعة، وأن تكون تكلفة هذا البديل ليست عالية بالدرجة التي تؤدي إلى الإحجام عنه، وكذلك توافُر الموارد اللازمة للقيام بإعادة الهيكلة.
- مدى تماسُك النُخبة الحاكمة وقُدرتها على تعبئة التأييد لإحداث التغيُرات اللازمة في السياسة الخارجية ومُواجهة القُوى المُعارضة لها.

- موقف الجهاز الحكومي من عملية إعادة الهيكلة، فالبيروقراطية بطبيعتها تميل إلى الإستمرار وتُقاوم التغيير ومن ثم قد يكون الجهاز الإداري القائم على تنفيذ السياسة الخارجية معوقاً أساسياً لإحداث التغيير.
- **طبيعة النظام السياسي:** فإعادة الهيكلة تكون أيسر في النُظم التسلُطية التي يحكُمها فرد أو عدد محدود من الأفراد عنه في النُظم الديمُقراطية حيث توجد مؤسسات تستطيع مُحاسبة ومُساءلة النُخبة الحاكمة **مثل:** السُلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح التي تتأثر مصالحها بالسياسة المُتبعة ومن ثم تعمل على استمرارها. فإذا ما تضمنت السياسة الجديدة توزيعاً للموارد في غير صالح هذه الجماعات، فإنها ستُلاقي مُعارضة شديدة منها.
- أن تبني أيديولوجية مُعينة قد يُمثل عائقاً لإحداث إعادة الهيكلة حيث أن ذلك يُمثل سنداً للمُعارضين والخصوم لتبرير استمرار السياسة المُتبعة ومُقاومة التغيير.
- هُناك قيود نابعة من البيئة الدولية، وتتمثل في الإتفاقات والمُعاهدات الدولية التي تربُط الدولة بغيرها من الدول والتي تعوق القيام بالتغيير في حالة عدم اتفاق هذا الأخير مع قواعدها وأحكامها. وكذا في حالة الدولة الصغيرة التي تجد صعوبة في إعادة الهيكلة بما لا يتفق وإرادة الدول الكُبرى.

وتُركز هذه الدراسة حول الإشكاليات التي تكتنف السياسة الخارجية المصرية، وكيف يُمكن مُواجهتها. ورغم أن الكلمات تعجز عن وصف المرحلة الراهنة التي تمُر بها مصر والسياسة الخارجية المصرية، فهُناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تُواجه مصر والسياسة المصرية، والتي ستؤدي حتماً إلى تغييرات جوهرية بها في المدى المنظور، فإن الدراسة تسعى إلى الوقوف على أبرز هذه التحديات، وسبل إعادة تفعيل السياسة المصرية على النحو الذي يليق بالثقل الحضاري والثقافي والدبلوماسي لمصر.

أولاً: التحديات التي تُواجه السياسة الخارجية المصرية:

إن التحديات الحقيقة والضخمة التي تُواجه السياسة الخارجية المصرية ترجع بجذورها إلى فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير. ولاشك إن الثورة قد خلقت فُرصاً وآفاقاً رحبة للسياسة المصرية، وفرضت مزيد من التحديات في آن واحد، وتظل الفُرص المُتاحة أهم وأوسع نطاقاً من التحديات، **والتي يُمكن إيجاز أهمها في الآتي:**

١. تحدي الداخل المصري:

إن قُدرة الدولة على الحركة بفاعلية على الصعيدين الإقليمي والدولي مُرتبطة عضوياً بوجود قيادة وطنية تتمتع برؤية ثاقبة للمصالح الوطنية وأولوياتها وسُبل تحقيقها في ضوء فهم سليم وواضح للبيئة والمُتغيرات الإقليمية والدولية وسُبل التعاطي معها. كما ترتبط أيضاً بالقُدرات الإقتصادية للدولة، ومدى تمتُعها بالإستقرار السياسي والاجتماعي. ولا يُمكن تصور دور فاعل لدولة تعاني غياب أجندة واضحة لسياستها الخارجية، وأزمات اقتصادية أو عدم استقرار سياسي وتراجُع في شعبية النظام الحاكم.

ومن ثم فإن التحدي الأول الذي يُواجه السياسة الخارجية المصرية هو التحدي النابع من الداخل المصري، **والمُتمثل في:**

أ. عدم الإستقرار السياسي الذي تموج به البلاد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، والذي ستستمر تداعياته لفترة ليست بالقصيرة، حتى تتضح معالم النظام القادم، وتوجُهات القيادة السياسية التي ستتولى مقاليد الأمور في البلاد في مجال السياسة الخارجية. فمازالت مصر في إطار مرحلة انتقالية، لم تتحدد فيها النُخبة الحاكمة بعد على نحو واضح، ولا توجهاتها الأساسية في مجال السياسة الخارجية على نحو دقيق. ولا يوجد توافُق وطني واضح على أولويات السياسة الخارجية خلال المرحلة المُقبلة، خاصة مع تراجُع الإهتمام بقضايا السياسة الخارجية عامة في إطار إلحاح القضايا الداخلية وطبيعة المرحلة الثورية التي تمُر بها مصر، والتي من المُتوقع أن تستمر لفترة ليست بالقصيرة.

ب. غياب الرشادة في إدارة موارد الدولة في فترة ما قبل الثورة، وتبديد موارد ضخمة كان من المُمكن توجيه جزء منها لتنشيط وتفعيل السياسة الخارجية المصرية. فمصر ليست دولة فقيرة أو محدودة الموارد كما كان يُردد النظام السابق، ولكنها تُعاني في واقع الأمر من سوء إدارة مواردها. فكثيراً ما برر النظام السابق إخفاقاته الخارجية بأن موارد مصر لا تُمكنها من مُمارسة سياسة نشطة في المُحيط الإقليمي، وأتضح أن هناك موارد ضخمة كان يتم تبديدها في

غير محلها، والإستيلاء عليها من جانب من هم بالسُلطة في إعلاء واضح للأطماع الخاصة والشخصية واستهانة بالمصلحة العامة والهيبة والكرامة المصرية.

إلا إن الضائقة الاقتصادية التي تُعاني منها مصر بعد الثورة في ظل تراجُع إيرادات قطاع السياحة، والصُعوبات التي تُواجهها البورصة المصرية، والإضرابات التي تجتاح قطاعات إنتاجية عدة، ستؤثر في مُجملها على أداء الإقتصاد المصري، وحجم الموارد التي يُمكن توجيهها لإعادة تفعيل السياسة الخارجية المصرية. كما يجعل من خدمة السياسة الخارجية للاقتصاد الوطني ضرورة مُلحة، ويجعل من المصالح الاقتصادية وتنشيط السياحة أولوية للسياسة الخارجية المصرية خلال المرحلة المُقبلة.

جـ. الإنطباعات المُتضاربة حول مصر في مُحيطها الإقليمي وعلى الصعيد الدولي. فبقدر ما عززت الثورة من صورة المصريين وما يمتلكونه من إرادة ورغبة في حياة ديمُقراطية، وتراجعت إدعاءات الطائفية، فإن الفساد الأخطبوطي الذي كشفت عنه الثورة والمُتورط فيه كل رموز النظام السابق وفي مُقدمتهم الرئيس المخلوع وأسرته، ورئيس الوزراء والوزراء ورئيس البرلمان وعشرات من رجال الأعمال ورجال السياسة، سبب هزة لا يُستهان بها في صورة النظام السياسي المصري الذي طالما تباهى بنموذجه في الإستقرار إقليمياً.

يُضاف إلى ذلك قلق بعض القوى المُحافظة من الثورة المصرية. ومنها على سبيل المثال عدد من دول الخليج العربي، والحساسية البالغة التي أبدتها الصين تجاه الثورة المصرية والثورات العربية عامة. فقد تأثر الموقف الصيني الرسمي كثيراً نتيجة حركة الإحتجاج التي اندلعت في الصين فيما يُعرف "بتجمُعات الياسمين"، على غرار "ثورة الياسمين" في تونس مُطالبة الحكومة الصينية بمزيد من الشفافية وحُرية التعبير والإصلاحات الديمُقراطية. بل وقامت السُلطات الصينية بحذف أي إشارة للأحداث الجارية في الدول العربية من الصُحف، والتلفزيون، والإنترنت، بل وحتى من المواقع المُصغرة التي تعمل على الهواتف المُتحركة، وفرضت حظراً على كلمة "مصر" على شبكات التواصل الإجتماعي الشهيرة لديها، والمُعادلة لـ "تويتر"، والتي يستخدمها ما لا يقل عن ٥٠ مليون صيني، كما ألغت جميع وصلات الإنترنت المُحملة بعبارات "ثورة الياسمين"، و"ثورة اللوتس" المصرية، و"انتفاضات شمال إفريقيا"... وما شابه. وهو ما يكشف في مُجمله عن حجم القلق الذي ينتاب المسؤولين في الصين بسبب الثورات العربية ومن احتمال انتقال عدواها للصين. ولاشك إن هذا قد يؤثر على العلاقات المصرية الصينية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الثقافية والتواصُل الشعبي بين البلدين.

٢. تراجُع الدور المصري في الدوائر التي تمس الأمن القومي:

ان الدور المصري، بمعنى القُدرة على التأثير في التفاعُلات الإقليمية بما يخدم مصالح مصرية مُحددة، قد تُقلص وربما تقزم خاصة خلال العقد الأخير، وصار يواجه تحديات كبيرة في المنطقة العربية. فالدور المصري في مراحله السابقة كان **يرتكز على ثلاثة مُقومات رئيسية هي:** القُدرات العسكرية؛ والدور الثقافي الذي كانت تلعبه مصر من خلال السينما والمسرح والصحافة؛ والمؤسسة التعليمية المصرية التي كانت المنبع الأساسي للتعليم والتنوير في المنطقة العربية. إلا أن هذه الآليات تشهد مُنافسة قوية على مدى العقدين الماضيين خاصة من جانب دول الخليج العربي التي استضافت قواعد عسكرية أمريكية ضخمة لحمايتها، ودأبت على تطوير صناعة السينما فيها والدراما التليفزيونية، وبث عشرات القنوات الفضائية في مُختلف المجالات دون الأخذ في الإعتبار عامل الربح أو الإعتبارات التُجارية. إلى جانب استقطاب بعض دول الخليج لفروع جامعات أمريكية وغربية معروفة في مُحاولة لتأكيد تميُزها وربما استقلال مزعوم في مجال التعليم.

كما كان التركيز الواضح على سياسة الإقتراض من الخارج وما ينطوي عليه ذلك من تبعية القرار المصري لإرادة وسياسات الدول المانحة، عاملاً هاماً أدى إلى النيل من استقلالية السياسة المصرية على الصعيد الإقليمي، والإحترام والثقة التي كانت تحظى بها على مر تاريخها.

وقد كان هذا الخصم من الدور المصري لصالح دول أُخرى أصبحت تُمارس دوراً فعالاً في عدد من الملفات الحيوية لمصر مثل إيران، التي تستخدم المال بالدرجة الأولى والأبعاد المذهبية والثقافية بالدرجة الثانية ثم الأدوات السياسية بالدرجة الثالثة كآليات لتحقيق طمُوحها. كما أن هناك دول عربية تُحاول مُزاحمة الدور المصري رغم أن قُدراتها وحجمها لا يؤهلها لذلك.

ولاشك أن الدور الثقافي المصري وليس فقط الدور بمعناه السياسي يُواجه أيضاً تحدياً كبيراً فيما يتعلق بالإنتاج الأدبي والسينمائي والمسرحي وغيره من أبعاد هذا الدور. فقُدرة المُجتمع المصري في هذا المجال تأثرت بوضوح بفعل سيادة بعض التيارات الثقافية المُنغلقة، وسيادة الإعتبارات التُجارية المُرتبطة بها. وعدم وجود رؤية للإهتمام بالمواهب، الأمر الذي أدى إلى إهدارها وهجرتها للخارج، وتراجُع الترجمة، وانهيار النقد، وتراجُع نشر التراث العربي الذي كانت مصر مصدراً أساسياً من مصادر نشره، وتراجع بل ربما غياب الناشر المُثقف صاحب الرؤية، فكثير من الناشرين هم أقرب إلى بائعين للكُتب منهم كناشرين بالمعنى الدقيق للكلمة، وتراجُع الحالة المعرفية العامة وتراجُع المستوى العام للمؤلف، فالكثير مما يكتُب ويُقدم للنشر به سطحية شديدة، وتضاءلت الكتابة التحليلية أو الموضوعية التي تُقدم أفكار وتُنتج معرفة.

يُضاف إلى هذا، الغزو الثقافي الواضح للمُجتمع المصري ولقيمنا الاجتماعية والحضارية ولثقافتنا، وتراجُع المضمون القيمي والأدبي لما يُقدم في المسرح والسينما المصرية التي لم تكُن فقط مصدراً للدخل ولكنها كانت أداة هامة للتأثير

الثقافي وأحد ركائز الدور الثقافي المصري في المُحيط العربي. وتراجُع دور الأزهر الشريف، وتردي التعليم، والإعلام، والأجهزة الثقافية المعنية مُباشرة بالعمل الثقافي وجميعها تُمثل ركائز هامة للدور الثقافي المصري.

ورغم أن ما سبق ينطبق أساساً على الدور المصري في المنطقة العربية فإن الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة له في إفريقيا، بل أن الدور المصري يبدو أكثر تراجُعاً، وخُطورة بالنظر إلى التهديدات التي يتضمنها هذا التراجُع على الأمن القومي المصري لاسيما في منطقة حوض النيل.

٣. التغيُرات السريعة والمُتلاحقة في المُحيط الإقليمي:

فالمنطقة بأكملها يُعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغيُر السريع والجذري الذي تمُر به، والذي سيُغير دون شك من حسابات مصر ومُعطيات اتخاذ قرارها الخارجي.

فالدائرتين العربية والإفريقية ذاتا التأثير المُباشر على الأمن القومي بمفهومه الشامل تكتنفهما تغيُرات هيكلية هامة ومؤثرة. فمن ناحية تجتاح العديد من الدول العربية، وفي مُقدمتها ليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا وغيرها موجه من الثورات التي ستُحدِث تغيُرات جذرية ليس فقط في بنية النُظم السياسية في هذه الدول وإنما في سياستها الخارجية والتوجُهات الحاكمة لها. هذا فضلاً عن تقسيم السودان وتداعياته الإقليمية المُتوقعة. وتوقيع اتفاق المُصالحة بين الفصائل الفلسطينية المُختلفة في ٤ مايو ٢٠١١، والسعي بجدية نحو إعلان الدولة الفلسطينية المُستقلة.

من ناحية أخرى، أدى توقيع بوروندي على الإتفاقية الإطارية لتنظيم موارد نهر النيل، اتفاقية "عنتيبي"، مع خمس دول أُخرى من أعالى النهر، إلى تصاعُد المخاوف المصرية من التداعيات السلبية لذلك على الأمن المائي لمصر.

يُضاف إلى هذا التغيُرات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي عامة ومصر خاصة مُنذ وصول حزب العدالة إلى السُلطة في تُركيا عام ٢٠٠٢ فيما اصطلح على تسميته "العُثمانية الجديدة" للدلالة على مُحاولة تُركيا التقارُب مع العالم العربي والبناء على الروابط التاريخية والدينية التي كانت قائمة زمن الإمبراطورية العُثمانية التي كان العرب جُزء منها.

أيضاً الإحتجاجات والمُظاهرات التي تشهدها إيران من آن لأخر مُنذ الإنتخابات الرئاسية التي أُجريت في يونيو ٢٠٠٩، وتُنذر بتغييرات عميقة في النظام السياسي الإيراني. وكانت مُدن إيران الكُبرى كطهران وأصفهان وشيراز قد شهدت احتجاجات مليونية وذلك في أعقاب الإتهامات التي وجهها الإصلاحيون بزعامة مير حسين موسوي لأحمدي نجاد بتزوير الإنتخابات، وإعلان موسوي نفسه الفائز بالإنتخابات، في تحدي واضح هو الأول من نوعه لمُرشد الجمهورية آية الله علي خامنئي.

ولاشك إن هذه التطورات سوف تؤدي إلى بروز مُتغيرات إقليمية جديدة تماماً. وبنهاية مرحلة التحول هذه سوف يُعاد تعريف الحُلفاء وكذلك الخصوم أو المُنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتماً على السياسة المصرية.

ويُعتبر هذا التغيُر في حد ذاته تحدي هام يُواجه السياسة المصرية، ولاشك أن القراءة السليمة والمُبكرة لهذا التغيُر في المُحيط الإقليمي، سوف يكون له أكبر الأثر في تجاوز السياسة المصرية للتحديات التي يفرضها.

٤. التحديات النابعة من التغيُر في هيكل النظام الدولي:

على مدى السنوات القليلة الماضية تضافرت العديد من العوامل التى تشير بوضوح إلى بداية الإنكسار الأمريكي وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، لأسباب عدة منها مُشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الأزمة المالية العالمية، وفشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق، وتراجُع الثقة والمصداقية في الرئيس أوباما بعد عجزُه عن إدخال كثير مما أعلنه حيز التنفيذ. وهو أمر يبدو طبيعياً، فتتبُع تاريخ العلاقات الدولية وتطوُرها يؤكد إن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولي مهما طالت مُدتها إلى زوال.

فالعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد بدء حُقبة جديدة في العلاقات الدولية تتضمن تحوُلاً تدريجياً إلى نظام دولي مُتعدد القُوى حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا ورُبما الصين وعدد من الدول الأوروبية دوراً هاماً وفعالاً في الشئون الدولية والإقليمية. صحيح إنها حتى الآن لا تستطيع هذه القوى فرض أجندة عالمية ولكنها استطاعت تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدة. وسوف تتضح معالم هذا التغيير وتتأكد خلال السنوات القادمة وما تنطوي عليه من تفاعُلات لاسيما بين روسيا والصين من جانب والولايات المتحدة من جانب أخر.

ولاشك إن مصر لديها مُقومات عدة تُمكنها من تحقيق مكاسب ووضع مُتميز في ظل النظام الدولي القادم **أهمها:** علاقة التعاون الوثيق في مُختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة على مدى العقود الثلاثة الماضية. ورغم أنه من الضروري العمل على استمرار هذه العلاقة إلا أنه أصبح من المُلح إعادة النظر فيها وفي مُقوماتها. فعندما بدأت العلاقة في السبعينيات وفي إطار الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي مع الإتحاد السوفيتي كانت الولايات المُتحدة في حاجة ماسة لطرد النفوذ السوفيتي ومد نفوذها في كل شبر من المنطقة ومن ثم كان لمصر أهميتها الإستراتيجية البالغة بالنسبة للولايات المتحدة، وكان لمصر بالتالي قُدرة تساومية عالية في مواجهة الولايات المتحدة ومكانة مُتميزة فس السياسة الأمريكية والغربية.

ولكن مع خروج الولايات المتحدة مُنتصرة في الحرب الباردة، ثم تواجُدها العسكري المُكثف في منطقة الخليج عقب حرب الخليج الثانية (٩٠ – ١٩٩١)،

وإحتلالها العسكري للعراق عام ٢٠٠٣ تراجع دور الحُلفاء في المنطقة وأهميتهم على نحو ملحوظ، حيث تقوم الولايات المتحدة ذاتها بتنفيذ أهدافها وسياساتها مُباشرة دون الحاجة لوسيط، كما إنها لم تعُد تحتاج إلى حتى مُجرد التأييد لهذه السياسات من جانب دول المنطقة بعد تجاوزها الصارخ للشرعية الدولية في أزمة احتلالها للعراق. فالسياسة الأمريكية تقوم على التدخُل الأمريكي المُباشر لإعادة رسم خريطة القُوى في المنطقة بهدف تأمين المصالح الأمريكية والسيطرة المُباشرة على النفط فيها إلى جانب تأمين وحماية اسرائيل، والتخلُص من عدد من النُظم في المنطقة بدعوى الإصلاح وفرض نموذج الديمُقراطية الأمريكية. وقد كان احتلال العراق والإطاحة بصدام حسين وإقامة نظام جديد مُوالي لها "أولى" الخطوات الأمريكية في هذا الإطار.

ومن ثم فإنه آن الآوان لإعادة النظر في مُحددات العلاقة مع الولايات المتحدة وما يُمكن أن يُقدمه كل طرف للأخر وإيجاد صيغة جديدة تُعظم الإستفادة المصرية وتضمن لها الإحترام اللائق دولياً وإقليمياً، صيغة تقوم على مصالح مُتبادلة حقيقية بين الطرفين وتكفُل لمصر دور الشريك وليس التابع. وما زال هناك مجالات عدة يُمكن التعاون الحقيقي في إطارها ولكنها تحتاج إلى وعى وتحديد دقيق من الجانب المصرى إذا أرادت مصر إستعادة قُدرتها التساومية من جديد والإنتقال إلى مرتبة الشريك الفاعل.

كما تبرُز أيضاً أهمية التركيز على مناطق التأثير المُستقبلية والمُتمثلة في عدد من القُوى الكبرى في إطار النظام الدولي، **أهمها:** روسيا الإتحادية، الإتحاد الأوروبي، الصين وغيرها. ولمصر علاقات جيدة مع هذه القُوى وهُناك أُطر قائمة تُتيح فُرص كبيرة لدفع وتعزيز التعاون معها.

٥. غياب الرؤية الإستشرافية:

فمازالت السياسة الخارجية المصرية محصورة الأفق في التوجُه الغربي نحو الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تتصاعد مكانة قوى أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية، قد تكون الشراكة معها، لاسيما في المجال التقني، أكثر جدوى وإنصافاً للجانب المصري، ودون تكلفة أو "شروط" سياسية تحد من استقلالية القرار المصري. وفي مُقدمة هذه الدول تأتي الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، والبرازيل والأرجنتين. كما يُمكن الإستفادة من تجارب دول أُخرى مثل ماليزيا وأندونيسيا وغيرهما.

وتُمثل روسيا عملاق جُغرافي وعسكري، ويُمكن أن تُمثل شريكاً أساسياً في تحقيق النهضة المصرية المُرتقبة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مُساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا تحديد ماذا نُريد، وكيف يُمكن إقامة علاقات التعاون معها على النحو الذي يُحقق مصالح الطرفين.

وتؤكد خبرة التعاون بين مصر وروسيا عُمق هذه العلاقات. فقد كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح الجيش المصري وتطويره وتحديث منظومته الدفاعية، وخاضت مصر حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ إعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسي لكبار العسكريين المصريين. كما أن غالبية المشروعات التنموية والصناعية العملاقة في مصر تمت بمُساعدة وتكنولوجية روسية (٩٧ مشروعاً) أبرزها السد العالي ومُجمع الحديد والصلب ومُجمع الألومنيوم وترسانة الإسكندرية. ويُدعم هذه الخبرة توافُر الأُطر اللازمة لتطوير هذا التعاون من اتفاقات وبروتوكولات تم التوصُل إليها في فترة ما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وتؤكد جميعها على أهمية تطوير العلاقات بين البلدين في مُختلف المجالات. هذا إلى جانب ما تشهده روسيا من استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي ملحوظ مُنذ تولي فلاديمير بوتين السُلطة عام ٢٠٠٠ مكنها من تحقيق نسبة نمو وصلت إلى أكثر من ٧% مُنذ عام ٢٠٠٣، وجعلها خامس أكبر دولة أوروبية جاذبة للإستثمارات، ولديها ثالث أكبر احتياطي من الذهب والعُملات الصعبة بعد اليابان والصين، كما إنها عضو كامل في مجموعة الثمانية الكبار منذ عام ٢٠٠٢.

ورغم ما يُتيحه ذلك من قاعدة يُمكن الإنطلاق من خلالها نحو مزيد من التعاون بين البلدين فإن نمو العلاقات المصرية الروسية يأتي بطيئاً ودون المُستوى الذي تُتيحه إمكانات البلدين. كما أن العديد من المشروعات المُشتركة التي تم الإتفاق بشأنها لم تدخُل بعد حيز التنفيذ.

ولاشك أن فُرص التعاون المُشترك بين البلدين تُكسب الشراكة مع روسيا أهمية خاصة في العديد من المجالات. **أولها** تنشيط التبادُل التجاري بين البلدين، خاصة وأن المُنتجات المصرية لها سوق واسعة في روسيا. **ثانيها**، إعطاء مزيد من الإهتمام للسياحة الروسية. فالروس يعشقون مصر، ويحترمون كثيراً مصر والمصريين، وتُعتبر روسيا أكبر دولة مُصدرة للسياحة إلى مصر حيث يزور مصر ٢ مليون سائحاً روسياً سنوياً.

ثالثها، تطوير الزراعة واستصلاح الأراضي. فالمُستقبل الحقيقي لمصر هو في تطوير القطاع الزراعي على النحو الذي يُمكنها من إشباع الإحتياجات الأساسية لمواطنيها. وتمتلك روسيا خبرة واسعة في هذا المجال خاصة إنتاج القمح، والذي تمد مصر بأكثر من ثُلث احتياجاتها منه مُنذ عام ٢٠٠٣.

رابعها، قطاع البترول والغاز الطبيعي، فهُناك العديد من الإكتشافات البترولية غير المُستغلة في مصر، ويُمكن لروسيا بإعتبارها أكبر مُنتج ومُصدر للغاز الطبيعي، وأكبر مُنتج وثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، وبما لديها من خبرة وتكنولوجيا، تقديم الكثير لمصر في هذا المجال.

خامسها، تطوير البنية الصناعية المصرية، خاصة مجال الصناعات الثقيلة التي تتميز فيها روسيا، وتُمثل إضافة حقيقة للإقتصاد المصري. و**سادسها**، المجال التقني، وهنا يأتي التعاون في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية وتبادُل الخُبراء وتدريب الفنيين، كأولوية للتعاون. هذا إلى جانب الإمكانيات المُتاحة للتعاون في

مجال توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياة بالطاقة المُتجددة، حيث يُعتبر معهد الطاقة الروسي أكبر المعاهد المُتخصصة في مجال الطاقة في العالم.

وأخيراً، من الضروري استعادة التعاون بين البلدين في المجال العسكري، ويتضمن ذلك ليس فقط توفير قطع الغيار لبقايا الأسلحة الروسية في مصر، ولكن عقد صفقات تُمكن مصر من الحصول على منظومات من الأسلحة المُتقدمة على النحو الذي يُمكن مصر من تطوير وتنويع ترسانتها العسكرية، وكذلك عودة التعاون في مجال تدريب العسكريين المصريين خاصة مع كفاءة التدريب الروسي وتميُزه بالجدية. ولاشك أن النهضة التي تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية ورغبة روسيا في مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسي، يُتيح فُرص كبيرة في هذا المجال.

فالقراءة المُتأنية لخبرة التعاون مع روسيا في الماضي وما يُمكن أن تُقدمه لمصر في الحاضر والمُستقبل تؤكد إن الشراكة معها ضرورة تنموية لمصر. وعلينا في هذا الإطار تفهُم مصالح الجانب الروسي وأنه لم يعُد بمقدور روسيا ولا ضمن توجهاتها تقديم مُساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مُقابل. الأمر الذي يصعُب معه تحقيق تعاون على أُسس راسخة قوية دون فائدة لطرفى التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أى مجال بما في ذلك المجال العسكري.

كذلك، فإن الإنتقال الواضح لميزان القُوى الاقتصادية إلى القارة الآسيوية في ضوء الأجيال المُتتابعة من النمور الآسيوية، أصبح أمراً لا جدال فيه. ففي آسيا عشرة من أكبر عشرين اقتصاد في العالم، حيث حققت دول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وأندونيسيا طفرات تنموية واضحة. إلى جانب أربعة دول ذات قُدرات نووية عسكرية وهى الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان، ودول لديها قُدرات نووية للإستخدامات السلمية فقط ومنها اليابان وكوريا الجنوبية.

الأمر الذي أدى إلى بروز قُوى آسيوية هامة وفاعلة إقليمياً وترغب في لعب دور مؤثر في إطار نظام مُتعدد القُوى، ودفع كثير من المُتخصصين إلى الإعتقاد بأنه إذا كان القرن ١٩ هو القرن الأوروبي، والقرن العشرين هو القرن الأمريكي، فإن القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي. وتبرُز الصين كعملاق آسيوي هام على الصعيد الاقتصادي، وعملاق واعد عسكرياً في ظل التنامي الواضح في قُدراتها الدفاعية، ونقلها وتطويرها للتكنولوجيا العسكرية والصناعات العسكرية الخاصة بها. وإن ظلت قُدرتها العسكرية لا تُكافئ بالطبع مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته. وتتميز الشراكة مع الدول الآسيوية عامة بأنها أكثر عدلاً وإنصافاً للطرف المصري، ولا تنطوي على شروط سياسية تُمثل تدخُلاً في الشئون الداخلية لمصر، كما إن الدول الآسيوية أكثر إستعداداً لنقل التكنولوجيا بما في ذلك **know how** ، الأمر الذي سيُضيف دون شك للقُدرات المصرية، ويضمن إستقلال قرارها.

في ضوء ما تقدم يتعين على السياسة المصرية التحرُك في إطار استشراف مُستقبلي، ولا يعني هذا بالطبع التخلي عن دوائر الحركة الحالية، والتي تظل هامة

ومحورية على الأقل في المُستقبل المنظور، وإنما التحرُك في إطار أرحب وأوسع نطاقاً، والإستفادة من الفُرص المُتاحة لمصر في المرحلة الراهنة والتي قد لا تكون مُمكنة بنفس هذه التسهيلات مُستقبلاً.

٦. تقليديـة الأداء:

فما زالت الدبلوماسية المصرية تُدار بنفس الأدوات التقليدية، ويقتصر التمثيل الدبلوماسي في الخارج على حضور المراسم والإستقبالات في الأعم الأغلب من الحالات. ولا يوجد لدى السفارات المصرية في الخارج والعاملين بها رؤية حول أولويات المصالح الوطنية وكيفية خدمة هذه المصالح، واستشعار المخاطر والتهديدات التي تُمثل خطراً على المصالح المصرية، وتسليط الضوء عليها وتنبيه صانعي القرار لأهمية التعامُل معها، هذا إلى جانب تعظيم المصالح والمنافع المصرية.

وعلى سبيل المثال ليس هُناك دراسات دقيقة لإحتياجات الأسواق الخارجية وفُرص مصر في التصدير، وتشبيك المُنتجين المصريين في القطاعات المرغوبة مع المُستوردين المحليين في الخارج. وكذلك الحال بالنسبة لسُبل جذب الإستثمارات الأجنبية لمصر. كما لا يعمل التمثيل المصري بالجدية المطلوبة لتشجيع السياحة لمصر، وتشبيك شركات السياحة المصرية مع نُظرائها في الدول الأخرى. والأهم من ذلك هو خدمة المصريين في الخارج، وبناء قواعد معلومات كاملة عنهم. فللأسف الشديد كما غاب إحترام أدمية المصريين في الداخل، إستهانت بهم سفاراتهم في الخارج، وغاب عن أذهان القائمين عليها أنهم في مواقعهم لخدمة المُواطنين المصريين هُناك بالدرجة الأولى.

ثانياً: كيف يُمكن مواجهة هذه التحديات :

تتطلب السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات السابقة إحداث تغييرات جذرية على مُستوى الرؤية والتوجُهات الحاكمة لها، وكذلك الأدوات والآليات التنفيذية، وسوف يتوقف مدى نجاح القائمين على السياسة المصرية في إحداث التغييرات المأمولة بها على مجموعة من العوامل، **أهمها:**

- إعادة ترتيب البيت المصري من الداخل، والتوافُق المُجتمعي والسياسي حول الرؤية المُستقبلية لمصر الدولة والمُجتمع. ويتضمن هذا نهضة حقيقية في التعليم، والثقافة، وإحياء القيم المصرية الأصيلة وروح الفخر والإعتزاز بالوطن التي تراجعت في السنوات الأخيرة رغم كثرة الحديث عن المواطنة، والعمل على إستعادة دور الأزهر الشريف كجامعة للعلوم الشرعية، والتأكيد على استقلاليته.

- يُدعم هذا التوجه سياسة داخلية تستهدف النهوض بالقُدرات المصرية والوصول إلى درجة مقبولة من الإكتفاء الذاتي لا سيما في السلع الإستراتيجية التي تمس الأمن والإستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي. مما يُكسب مصر قُدرة على التحرُك المُستقل والفاعل إقليمياً ودولياً، ويُتيح لها الموارد اللازمة لذلك. وهو أمر ليس بالعسير إذا أحسن توظيف الموارد المصرية لخدمة الصالح العام. فمُشكلة مصر ليس في قلة مواردها ولكن في سوء توظيف وإدارة هذه الموارد.

- إعادة النظر في أسلوب عمل البعثات الدبلوماسية المصرية في الخارج، والتأكيد على أن تواجُدها هو لخدمة المصالح المصرية وفي مُقدمتها رعاية المصريين في الخارج، وتقديم مصر للعالم والترويج للسياحة في مصر، إلى جانب دراسة الأسواق وفُرص الإستثمار على النحو الذي يخدم أهداف تنشيط الاقتصاد المصري والصادرات المصرية.

- تفعيل الدبلوماسية الشعبية كأحد أدوات الدبلوماسية المصرية، وبناء الجسور بين القوى السياسية المصرية ومُنظمات المُجتمع المدني ونُظرائها في الدول الأخرى.

- أهمية الدور الثقافي لمصر، فهو خط الدفاع الأول عن وجود مصر ومصالحها الحيوية، وأداة هامة من أدوات التأثير. وفي هذا الإطار تبرُز أهمية إحياء دور الأزهر الشريف وإحترام إستقلاليته. والنهوض بالمؤسسة التعليمية، وصياغة رسالة إعلامية تُدعم القيم المصرية الأصلية، والتوسُع في حركة الترجمة والنشر الهادف ذو المضمون القيمي والرسالة البناءة، وإعادة النظر في مضمون الدراما التليفزيونية والسينمائية، والإنتاج الهادف لها، فالعبرة ليست بالكم ولكن بالكيف ومضمون الرسالة التي تتضمنها مثل هذه الأعمال.

- التحديد الدقيق لأولويات السياسة الخارجية المصرية موضوعياً وجغرافياً. بمعنى أين تقع مصالح مصر الحيوية وصمام أمنها القومي. وهُنا تبرُز الدائرتين العربية والإفريقية على قمة أولويات السياسة المصرية.

- فإلى جانب الدور العربي الذي لا جدال حول محوريته، يبرُز في هذا الإطار أهمية إستعادة الدور المصري في إفريقيا كعُمق استراتيجي لمصر لاسيما منطقة حوض النيل ذات الأهمية والتأثير المُباشر على بقاء واستمرار كيان الدولة المصرية ذاته. والوقوف على حجم خسائر مصر الحالية والمُستقبلية من إنحصار دورها الإفريقي. ولاشك إن إستعادة مصر لدورها هذا يجب أن ينطلق من رؤية جديدة لمُقومات التعاوُن ومجالاته، وبرامج تنموية حقيقية تجد فيها هذه الدول مصالح حيوية لها، وتعود بالنفع إقتصادياً واستراتيجياً على مصر. فإستعادة الدور يستحيل بالآليات القديمة والنمط الذي كان عليه في الستينيات. ولاشك إن تفعيل مُنظمة الأندوجو لدول حوض النيل تُعتبر نُقطة بدء هامة في هذا الخُصوص. وهو التجمُع الذي أُنشأ بمُبادرة مصرية عام ١٩٨٣ إلا أن نشاطه تجمد في مطلع التسعينيات نتيجة تصدُع العلاقات السياسية بين أعضائه. فإذا استطاعت مصر إعادة بناء جسور الثقة مع دول الأندوجو وقامت بإحداث طفرة ملموسة في التعاوُن معها لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني سوف يُمثل هذا تحوُلاً إيجابياً في السياسة المصرية. فالمطلوب ليس دوراً قارياً لمصر يفوق قُدراتها وإمكانياتها الحالية ويخرُج أيضاً عن نطاق أولوياتها الوطنية، وإنما المطلوب دوراً إقليمياً فاعلاً يُحقق المصالح الوطنية المُباشرة والحيوية لمصر.

- إن الدور المُستقبلي الحقيقي والفعال هو للتكتلات الاقتصادية، وأى دولة تُحاول التحرُك مُنفردة لا قيمة ولا فعالية لها خاصة على الصعيد الاقتصادي. ورغم تعدُد التجمُعات التي تحظى مصر بعضويتها أو بوضع المُراقب فيها، فإنها جميعاً ليست فعالة بالقدر الكافي كما أن الدور المصري في مُعظمها محدود للغاية. ولذا قد يكون من الأحرى إعادة تقييم هذه التجمُعات والثِقل الحالي والمُتوقع لها، وكذلك تقييم الدور المصري في إطارها ودرجة الإستفادة المصرية من العُضوية بها، وبُناء على هذا التقييم والتحليل يتم التركيز على أهم هذه التجمُعات لتكون موطئ قدم التحرك المصري إقليمياً. فالإفراط الدبلوماسي والتشتُت الحادث لا يتناسب وطبيعة المرحلة التي تمُر بها مصر على الصعيدين الداخلي والخارجي. فهُناك حاجة إلى تركيز واضح في أولوياتنا الخارجية والتجمُعات الهامة التي يجب الإلقاء بثِقلنا فيها ولعب دور هام ومحوري في إطارها. في حين غابت الرؤية والأهداف المُحددة وتقلص الدور المصري في عدد من الدوائر الهامة.

الخـــاتمة

إن هُناك فُرص ما زالت مُتاحة لمصر والسياسة المصرية، إلا إن الأمر يتطلب رؤية شاملة لمُستقبل مصر، وعملاً جاداً لإدخال هذه الرؤية حيز التنفيذ. فمصر لا تبدأ من فراغ وإنما من قاعدة من العلاقات الوطيدة مع مُختلف الأطراف الفاعلة إقليمياً ودولياً. إلا إن التحدي الأساسي الذي يُواجهها يتمثل في التغيُر الحادث في المُعطيات الدولية والإقليمية وفي مُحددات هذه العلاقات، الأمر الذي يقتضي ضرورة إعادة صياغة هذه العلاقات على النحو الذي يكفل لها الدوام والإستمرارية، وذلك في إطار أولويات واضحة تتضمن استمرار الشراكة والتعاون مع الولايات المُتحدة، وتعزيز التعاوُن مع القوى الكُبرى الأخرى، إلى جانب استعادة الدور المصري في الدوائر الإقليمية التي تُمثل مجالاً حيوياً لمصر. فلابد من اتباع نمط غير تقليدي لإدارة علاقاتنا في إطار النظام العالمي الجديد، حيث بدا واضحاً أن الإستمرار في انتهاج نفس الأسس وذات الآليات لن يكفُل تحقيق الأهداف المُرجوة.

فمصر في حاجة إلى رؤية وطنية صادقة للمصالح المصرية وأولويات العمل، تأخُذ في الإعتبار مصالح الأطراف الأخرى وما يُمكن أن تُقدمه مصر لها إذا أرادت مصر أن تحتل مكانة الشريك الفاعل في علاقاتها بهذه القوى. فعالم اليوم يقوم على تبادُل المصالح، واستمرار ما تُقدمه الدول الأخرى لمصر رهناً بما تستطيع مصر تقديمه في المُقابل. ومن ثم فإنه يتعين إعادة النظر في أُسس ومُقومات السياسة الخارجية المصرية حتى لا يتجاوزنا التاريخ.

العدد ٧٩ - السنة السابعة
يوليو ٢٠١١

حقـــــوق الطبـــع محفوظـــــــة
(يجـــوز الاقتباس مع الإشـــارة للمصـــــدر)
رقم الإيداع : ١٢٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤

جميع الآراء الواردة فى الإصدار
تعبر عن رأى كاتبها ولا تعبر بالضرورة
عن رأى المركز . والمركز لا يعتبر مسئولاً قانونياً تجاهها.